SEBHA UNIVERSITY CONFERENCE PROCEEDINGS, VOL.5 NO. 2 2026
DOI: 10.51984/CXV62R64

وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings
Confrence Proceeeding homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS

الهجرة غير القانونية وتحديات الامن الديموغرافي والخصوبة السكانية في ليبيا

عمر احمد خليفة

كلية التربية ، جامعة سرت، ليبيا

الملخص

تعتبر ظاهرة الهجرة ظاهرة عالمية، وقد زادت وتطورت مع تطور وسائل الاتصالات والمواصلات، مما جعل الهجرة تأخذ منحى خطيرًا يؤثر على البلد المستقبل أكثر من البلد المرسل. جاءت هذه الدراسة لرصد أثر الهجرة غير القانونية على الأمن الديموغرافي الليبي والخصوبة السكانية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات والإحصاءات المتعلقة بموضوع الدراسة. هدفت الدراسة إلى معرفة مخاطر الهجرة غير القانونية على الأمن الديموغرافي الليبي، والتعرف على واقع الهجرة غير القانونية في ليبيا، وكذلك مهددات الأمن الديموغرافي الليبي وتأثيرها على الخصوبة السكانية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها أن الهجرة غير القانونية تُعد من أكبر المهددات للأمن الديموغرافي الليبي، وأن لها آثارًا سلبية تؤثر على المجتمع الليبي في مجالات صحية، إدارية، أمنية، واجتماعية. كما بينت الدراسة أن غياب السياسات والخطط التي تهدف إلى إعمار المناطق الجنوبية وحماية سكانها من التهجير ونقص الخدمات ساهم بشكل كبير في زيادة موجات الهجرة غير القانونية عبر الحدود، مما أثر سلبًا على تلك المناطق.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير القانونية
التحديات
الامن الديموغرافي
الخصوبة السكانية

Illegal Immigration and Challenges to Demographic Security and Population Fertility in Libya

Omar Ahmed Khalifa

Faculty of Education, University of Sirte, Libya

ABSTRACT

The phenomenon of migration is a global phenomenon, and has increased and evolved with the development of telecommunications, making migration a dangerous trend that affects the future country more than the sending country. This study monitored the impact of illegal migration on Libya's demographic security and population fertility. The researcher used the analytical descriptive approach by reviewing literature, studies and statistics on the study's subject. The study aimed to identify the risks of illegal migration to Libya's demographic security and to identify the reality of illegal migration in Libya, as well as the threats to Libyan demographic security and its impact on population fertility. The study found a number of findings, including that irregular migration is one of the greatest threats to Libya's demographic security and has negative effects on Libyan society in the areas of health, administration, security and social. The study also showed that the absence of policies and plans aimed at reconstructing southern regions and protecting their populations from displacement and lack of services has contributed significantly to increased waves of illegal cross-border migration, negatively affecting those areas.

Keywords:

Illegal migration
Challenges
Demographic security
Population fertility

المقدمة

على امتداد التاريخ البشري، كانت الهجرة ولا تزال تساهم في إعمار الأرض، وتلعب دورًا هامًا في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، مما يسمح بالتلاقح الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة. وهي تشكل تعبيرًا عن رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة والهروب من الفقر وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق في العيش الكريم. واليوم، أدى التطور غير المسبوق لوسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية إلى زيادة عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى توفر العمل، انعكاسًا للعولمة الليبرالية في بلدان العالم الثالث. في هذا الإطار، تفاقمت مشكلة الهجرة، خاصة من شمال إفريقيا، بوابة

*Corresponding author:
E-mail addresses: o.khalifa@su.edu.ly
Article History: Received 28 February 2025 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

الجنوب الفقير، إلى أوروبا غير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين، بعد أن كانت في حاجة ماسة إلى اليد العاملة المهاجرة لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية. ونظرًا لتعقُّد وامتداد ظاهرة الهجرة وتعدد أشكالها واختلاف أساليب تحقيقها، فإنها تثير عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي. ومن أهمها قضية الهجرة غير الشرعية، التي تعتبر من أعقد القضايا نظرًا لتداخل أسبابها ومظاهرها وأبعادها.

وعلى الرغم من أن للهجرة حسنات أو إيجابيات سواء للمهاجر أو للوطن المستقبل، من حيث توفر اليد العاملة التي تساعد في دفع عجلة الإنتاج والإعمار وعمليات البناء والتقدم، ولما لها من هذه الإيجابيات، إلا أنه لا يمكن إهمال السلبيات التي يمكن أن تخلقها والأثر السلبي الذي يمكن أن تتركه هذه الهجرة، خاصة في الوقت الحاضر، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في المكون الديموغرافي للبلد المستقبل، بالإضافة إلى الآثار الثقافية والأمنية في كلا المجتمعين، سواء المرسل أو المستقبل. ونخص بالذكر أيضًا دول العبور، والتي منها ليبيا، حيث تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطرًا كبيرًا يهدد سلامة الدولة الليبية ودول الجوار. فقد أدى تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا وانعدام الأمن في بعض المناطق، وخصوصًا الجنوبية، وعدم مراقبة الحدود، إلى هجرة العديد من الأفراد إلى ليبيا وجعلها منطقة عبور لهم إلى دول أخرى، وذلك هربًا من الأوضاع المأساوية في بلدانهم. وفي نفس الوقت، تأثرت الدولة الليبية بالهجرة غير الشرعية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية والديموغرافية، الأمر الذي سبب انتشار الجريمة والنصب والاحتيال والتزوير ووجود الجماعات الإرهابية بين صفوف المهاجرين غير الشرعيين، مما يرفع درجة الخطر القادم إلى البلد المستقبل أو بلد العبور.

وبناءً على ذلك، يثبت أن الهجرة غير الشرعية تؤثر على الأمن الليبي بشكل عام، والديموغرافي بشكل خاص. وبذلك، فإن الهجرة غير الشرعية تطال كل نواحي الأمن في ليبيا، فصارت آثارها وتداعياتها تطال أيضًا الأمن السكاني (الأمن الديموغرافي الليبي) من خلال تدفق موجات كبيرة من المهاجرين إلى مدن الجنوب الليبي واعتبارها نقطة انطلاق إلى الشمال أو للاستقرار فيها إذا تحسنت الأوضاع ولو بشكل مؤقت. ونتيجة لذلك، صارت مدن الجنوب مسرحًا للوافدين، مما اضطر العديد من شباب وأهالي تلك المناطق إلى تركها والانتقال إلى مدن الشمال حيث تتوفر الخدمات وفرص العمل. وهذا يترك فراغًا لتلك الموجات من المهاجرين للاستقرار والاستيطان فيها. كما أن تلك المناطق تزخر بالعديد من الثروات المعدنية والمياه الجوفية، وهي مصدر قوت الليبيين. كذلك، من ضمن الأخطار التي تهدد الأمن الديموغرافي من قبل الهجرة غير الشرعية، هي ازدياد حالات الزواج من الوافدين، وما لذلك من آثار على التركيبة السكانية والأمن الديموغرافي والنسيج الاجتماعي الليبي. وهذا ما اتضح من العديد من التقارير والإحصاءات، ومنها ما ورد في التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا 2010، والذي أوضح أن النمو السكاني في ليبيا في انخفاض مستمر حتى وصل إلى 1.78%، متأثرًا بالتهديدات الأمنية والديموغرافية للهجرة. ومخالفتها للمجتمع في جميع النواحي جعلت المكون الديموغرافي الليبي في تناقص، حيث أكد التقرير أن معدلات الخصوبة في ليبيا انحدرت من 1.13 طفل للمرأة عام 1973 إلى 0.38 طفل للمرأة عام 2006. (التقرير الوطني 2010، ص 43-52).

وبما ان الخصوبة تعتبر مصدرا من مصادر النمو السكاني والامداد البشري للمجتمع وهى احدى العناصر الرئيسية المؤثرة في حركة السكان ، وهى تتأثر بالعيد من العوامل التي تزيد او تنقص من معدلاتها فهي لها علاقة مهمة بتوفير العنصر البشري للمجتمع للمساهمة في دفع عجلة البناء والاعمار والتقدم والتأثير على الأمن الديموغرافي يمر من خلالها ، ولذلك فان الهجرة غير الشرعية تؤثر على الامن الديموغرافي بتأثيرها على معدلات الخصوبة بالبلد المستقبل او بلد العبور حيث يمكن ان تتقلص معدلات الخصوبة ويتأثر الامن الديموغرافي الى ما دون حد معدلات الاحلال السكاني وهنا يصبح المجتمع مهددا في مكونة الديموغرافي او البشرى ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة واثارها على الامن الديموغرافي مرورا بالخصوبة لإيضاح الا خطار التي يمكن ان تطال المكون الديموغرافي الليبي من جراء افواج الهجرة غير الشرعية ، كذلك اقتراح بعض الحلول الت يمكن الاخذ بها لتفادى التهديد للأمن الديموغرافي والحفاظ على المكون الليبي لما له من فرص عظيمة تتوفر على أراضيه

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في موضوع الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن الديموغرافي والخصوبة السكانية وذلك لاتساع رقعت اثار هذه الظاهرة والتي صارت تطال اغلب المدن الليبية من الجنوب الى الشمال الى الغرب والى الشرق استقرارا وتهريبا وجماعات ارهابية ، اضافة الى الاحتكاك الاجتماعي والثقافي التي صار يؤثر على الاسرة والمجتمع على حدا سواء وذلك فيما يتعلق بالاتصال بالثقافات الاخرى الوافدة

مع المهاجرين من العديد من الدول وتطبع بعض الشباب الليبي والاسرة ايضا بطبائع تللك الثقافات او تلك الجماعات المهاجرة اضافة الى وفود موجات من هجرات كبيرة وخصوصا بعد احدث 2011م نتيجة لضعف الامن وغياب سلطة الدولة في بعض المناطق الجنوبية والتى تعتبر من اكبر مصادر الهجرة غير الشرعية الى ليبيا . هذا بالإضافة الى سلك العديد من الشباب الليبيين مسلك الهجرات الى اوروبا مع تلك الموجات وتقليدا لهم وكنتيجة للظروف الى تمر بها بلادنا حليا وما خلفته ايضا النزاعات المسلح وكذلك نتيجة لما تتناقله وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي من الرفاه و فرص العمل في دول المهجر أوروبا تحديدا ، وصارت الاسرة في المجتمع الليبي لا تفكر في الانجاب وخاصة الاسر الجديد بقدر ماتفكر في ايجاد الامن والامان لأبنائها والحصول على مصدر رزق ثابت وانتشر ما يعرف بثقافة الهجرة او ركوب الزوارق الى البحر سرا الى اوروبا . ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

(ما دور الهجرة غير القانونية في التأثير على الامن الديمرغرافى والخصوبة السكانية في ليبيا)

تساؤلات الدراسة :

ما مخاطر الهجرة غير القانونية على الامن الديموغرافي ؟

ما واقع الهجرة غير القانونية في ليبيا ؟

ما علاقة الهجرة غير القانونية بانخفاض معدلات الخصوبة في ليبيا ؟

ما اثر الهجرة غير القانونية على الخصوبة السكانية ؟

اهمية الدراسة

اولا الاهمية العلمية

تبرز الاهمية العلمية للدراسة من اهمية الموضوع الذى يرصد اكبر المشكلات التي تواجه العديد من الدول المجاورة لليبيا الا وهى مشكلة الهجرة غير القانونية التي تؤثر سلبا على الاوضاع فيها ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والامنية ، كذلك فهي تمس المكون الديموغرافي للدولة الليبية، ورصيدها البشرى، من الانخراط في هجرات خارجية او

تناقص عدد في مناطق الجنوب مما يجعلها مهدد بالزحف من قبل الدول المجاورة التي بها كثافة كبير تتجاوز 300 ملون نسمة في دول جوار ليبيا ، اذ احصت منظمة الهجرة الدولية عدد اكثر من 704 الف مهاجر غير شرعي في ليبيا خلال عام 2018 م

كما تكمن اهمية الدراسة العلمية في انها تناولت موضوعا يعنى بدور الهجرة غير الشرعية في الامن الديموغرافي والخصوبة السكانية في ليبيا مما يجعلها الدراسة الاول حسب حدود علم الباحث ، ويمكن رفد المكتبة العربية وطلاب العلوم الانسانية في مجال السكان بمادة علمية وجديدة في هذا الميدان .

ثانيا / الاهمية العملية :

تأتي الاهمية العملية للدراسة في محاولة الباحث توضيح اسباب الهجرة غير الشرعية وطبيعة المشكلة الديموغرافية الخاصة بالأمن الديموغرافي الليبي والخصوبة السكانية في ليبيا ، وتقدم الفائدة والمشورة لأصحاب القرار في مجال السكان والامن السكاني والتخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد وتحاول الوصول الى جذرية للأخذ بها كمرجعية يستقيد منها الباحثون في المستقبل .

مجالات الدراسة:

تعتبر مجالات الدراسة الحالية من خلال مراجعة الدراسات السابقة في مجال الهجرة غير الشرعية والمقالات والاحصائيات التقارير الدولية والمحلية في مجال الهجرة غير الشرعية والامن الديموغرافي والخصوبة السكانية في العالم وليبيا بالإضافة الى الإطار النظري للدراسة الى يوفر معلومات هامة لتقصي هذه الظاهرة

منهج الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذى يعتمد على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة

اهداف الدراسة :

1 - التعرف على مخاطر الهجرة غير الشرعية على الامن الديموغرافي في ليبيا .

2 - التعرف على اثر الهجرة غير القانونية على حركة الشباب ورغبتهم في الهجرة.

3 - التعرف على واقع الهجرة غير الشرعية في ليبيا .

4 - التعرف على مهددات الامن الديموغرافي وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية .

5 - التعرف على اثر الهجرة غير الشرعية في التغير في معدلات الخصوبة في المجتمع الليبي .

مصطلحات الدراسة :

الهجرة :

أولاً: التعريف اللغوي:

جاءت الهجرة من مصدر "هجر" وهجران قال ابن فارس الهاء والجيم والراء أصلان، يدل احدهما على قطيعة وقطع الآخر على شد الشيء وربطه، أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار الى دار تركوا الأولى، وهجرة الشيء تعني تركه.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي: (صايش 2006م، ص 12)

يُعرف مصطلح الهجرة عامةً بأنه ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية مكانية على شكل تنقل السكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان، وهذا التعريف شاملاً للهجرة الشرعية وغير الشرعية

وفي تعريف آخر، عُرفت الهجرة بأنها قيام مجموعة من الأفراد باتخاذ قرار فعلي بالانتقال

من موطنهم ومكان إقامتهم، تحت تأثير دوافع إما إجبارية أو اختيارية، والتوجه إلى مكان آخر لتحقيق

الهدف الذي دفعهم للانتقال. ويعتبر الانتقال حقاً من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان (السهيل ،2016م ،)

وفي تعريف اخر للهجرة بانها ، عبارة عن الرحيل عن البلد ا، و من بلد الى اخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلاد المقصودة ، بحيث يتم دخول البلد دون تأشيرة دخول .

أما الهجرة غير الشرعية فتُعرف اصطلاحا بأنها دخول المهاجرين البلاد بدون تأشيرات أو أُذونات دخول مسبقة أو لاحقة. (عثمان واخرون ،2008م ص 17)

وتُعرف الهجرة غير القانونية بأنها خروج أحد المواطنين من دولته بشكل غير مشروع، سواء

كان الخروج من المنافذ غير المشروعة، أو من المنافذ المخصصة للخروج ولكن باستخدام طرق غير مشروعة ، تتمثل في الخروج بالتخفي أو استعمال وثيقة سفر مزورة

تُعرّف الهجرة غير الشرعية (بالإنجليزيّة (Illegal Immigration :على أنّها انتقال الأفراد للعيش في بلاد ما دون الحصول على موافقتها (www.thoughtco.com)، ووفقاً لذلك يعدّ المواطن غير الشرعيّ هو المقيم بشكلٍ غير قانونيّ، الهجرة غير الشرعية: تعرف بكونها تمثل حالة الانتقال من دولة إلى أخرى تسللا دون تأشيرة دخول، أو تصريح بالإقامة، أو العمل، أو المرور، من قبل السلطات المعنية بتنظيم الهجرة والجنسية، والبقاء بتلك الدولة بطريقة لا يبيحها القانون المحلي بهذه للدولة ، مما يجعل المهاجرين بهذه الدولة : (السراني 2010م ، ص 31)

لقد كان لمفهوم الهجرة غير الشرعية او السرية أثر كبير على واقع الدول التنموي والاقتصادي، لان الهجرات ت غير الشرعية تشكل عبئاً على الدولة المستضيفة، من هنا جاء تعريف الهجرة غير المشروعة، او الهجرة السرية، بأنها عملية انتقال الأفراد والجماعات بين ال دول بطريقةٍ

غير قانونية، وتكون خارقةً للقوانين والإجراءات للبلد المُهاجر إليه؛ حيث يدخلها المُهاجر دون

الحصولِ على تأشيرة دُخول، مما يشكل اثارًا سواء كان اقتصادياً او امنياً على البلد المستضيفة (النعيمي 2011م ، ص 260)

الهجرة غير القانونية / إجرائيا : هي عملية انتقال الافراد من بلد واليه بطريقة غير قانونية دون الحصول على الموافقات الرسمية ودن اللجوء الى الطرق الرسمية .

3 تهريب البشر: -

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة ويعني تهريب البشر " تدبير الدخول لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له ، أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية.(عثمان واخرون 20008م ص 17)

الامن الديموغرافي :

هو الحفاظ على تركيبة سكانية سليمة من حيث المكونات الثقافية وفئات

العمر.

(www.elwatandz.com/watanarab/12338)

الخصوبة لغة :

عند الانسان بانها القدرة للفرد ذكر او انثي على انتاج الخلايا الجنسية الحية. (جلبي 1984م ص 189)

الخصوبة السكانية :

بشير مصطلح الخصوبة الى عدد الافراد الذى يمكن ان تنجبهم المرأة خلال مرحلة الخصوبة لديها (15-49) اما الخصوبة الزوجية تتمثل فى عدد الاطفال الذين ولدوا فعلا بشكل مخطط ومقصود او غير مخطط وغير ومقصود. (الراوى 2002م ، ص 156)

التعريف الاجرائي للخصوبة :(هي العدد الحقيقي للمواليد اللذين هم على قيد الحياة)

الامن الديموغرافى : يرتبط مفهوم الامن الديموغرافى بالعمليات الديموغرافية التى تتسبب فى التغير فى الحجم والتركيب الديموغرافى للسكان بما فى ذلك توزيعهم والجغرافي وكذلك تكوينهم العمرى والعرقي والديني ، وتعتبر هذه التغيرات بمثابة تهديدات للأمن على مختلف المستويات من الشخصي الى العالمي.(الاكسنر بنكو ، 2014م)

الامن الديموغرافي : بانه قدرة النظام الاجتماعية على العمل بطريقة امنة ومستقرة على اسس اعادة انتاج السكان كعملية تجديد مستمرة لحجمه وبنيته من خلال التغير الجيلي .(المجلة الاوروبية للعلوم 2012م ص 53)

التعريف الاجرائي للأمن الديموغرافى : هو التغير فى حجم و توزيع السكان وتكوينهم وتركيبهم بما يؤثر على بقائهم على اقليم معين .

الدراسات السابقة :

دراسة إلهادى (2008)، بعنوان: "آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان

العبور" هدفت الدراسة إلى توضيح آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور ليبيا نموذجا"، حيث بينت الدراسة إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل هاجسا مخيفا يهدد سلامة الوطن والدول التي تستقبل المهاجرين الغير شرعيين، باعتبار أن ليبيا من دول العبور والتعرف على المجهود المبذول من قبل القيادات المحلية الليبية والدولية ، و كيفية علاج الآثار السلبية ودوافعها، وقد بينت الدراسة أن هناك انتشا ر واضحا للعصابات وتهريب البشر و التجارة بالأعضاء البش رية، و قطع الكهربائي و انتشا ر للأمراض المعدي، و خلق سوق سوداء، أما دور القيادات المحلية الليبية فإن الجهود التي بذلوها غير كافية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وإن بعض القرارات التي تم اتخاذها من قبل هذه القيادات ليست مفعلة. (الهادي 2008م)

دراسة الكوت (2017)، بعنوان: "الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي".

هدفت إلى دراسة ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى ليبيا، وتأثيرها في الأمن القومي الليبي، ومن خلال التعرف على هذه الظاهرة من حيث الحجم والتطور والأبعاد المختلفة في ظل ما تشهده الأوضاع السياسية والأمنية من فوضى وانفلات أمني، وبينت الد را سة أن الهجرة غير القانونية إلى ليبيا تشهد تصاعدا مستمر في ظل تردي الأوضاع السياسية والأمنية، و أن هذه الظاهرة غير خاضعة إلى ضبط من جانب السلطات الليبية أو دول المصدر أو دول الاتحاد الاوروبي، وأن هناك تأثيرات فى السياسية لهذه الظاهرة ووجود جملة من التأثيرات الاقتصادية في ليبيا؛ مما أوجد خللا أمنيا في السياسة الداخلية، وأن لذلك ارتباطا مباشرا بالأمن القومي من الجانب الاقتصادي. (الكوت 2012م ص –ص 128-145)

دراسة ابوزيد (2017) بعنوان : "الهجرة الغير مشروعة كتهديد للأمن الليبي"، **هدفت الدراسة الى د راسة و اقع التهديد الأمني الذي تواجهه ليبيا نتيجة الهجرة الغير الشرعية،**

حيث بينت الد راسة بان جغرافية المنطقة الليبية تجعلها فريدة نتيجة اتساع مساحتها وقلة عدد سكانها، وارتفاع نسبة المنطقة الصحراوية فيها، وارتباطها واتصالها مع الكثير من الدول الافريقية عبر شريطها الحدودي، فكان ذلك سبباً رئيسياً للهجرة والهرب من قبل الليبيين الى الدول المجاورة، وبعد اكتشاف النفط والعديد من الموارد الطبيعية انعكست الصورة لتصبح ليبيا دولة مستقبلة للهجرة، وبينت الد راسة بان الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست ظاهرة جديدة بل انها قديمة. (ابوزيد 2017م ص 63)

الهجرة و انواعها

اولا / الهجرة

تمهيد :

تعد الهجرة عنصرا رئيسيا من عناصر الدراسة السكانية، ذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية تعد الهجرة المصدر الوحيد لتغير حجم السكان ، ومع ذلك فان دراستها ليست ميسرة مثل دراسة المواليد والوفيات ، وذلك لاختلاف البيانات بينهما اختلافا جوهريا ، وان كانت الهجرة عاملا مؤثرا في نمو السكان ، فأنها تؤثر بالتالي في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية ، حيث يعد التغير في التركيب العمرى والنوعي ، مثلا نتاجا هاما من نتائج الهجرة من الاقاليم او اليها ، ولما كان صافى الهجرة يعنى انتقال السكان من مكان الى اخر، فان ذلك يعد توزيع السكان فى أي منطقة وما ترتب عليه من نتائج ايجابية ، كتوفير الأيدي العاملة ، وزيادة فرص الحصول على المدرب منها ، او نتائج سلبية مثل زيادة عبء الاعالة في المناطق المهاجر منها ، وخلق كثير من المشكلات السكانية والاسكانية في المناطق المهاجر اليها . (جلبي 1984م ص 47)

الهجرة غير الشرعية

ظهر مفهوم الهجرة غير الشرعية بعد ظهور الدول والتنظيم الدولي، حيث مع نشأة الدول،

ظهرت الحدود الجغرافية والسياسية، وظهرت المعابر القانونية، وأصبح تجاوز الحدود من دولة الى دولة أخرى عملا غير شرعي، ومخالفاً لأنظمة الدول وقوانينها. لذا تعد الهجرة السرية أو غير القانونية ،أوغير الشرعية أو غير النظامية الحديثة ، ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية في آسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أميركا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول ، كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة للمهاجرين القادمين من دول مجاورة. وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتا بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وجنوب أفريقيا ونيجيريا . ولكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الشاطئين. (حافظ 2013م ص 47)

لقد كان لمفهوم الهجرة غير الشرعية او السرية أثر كبير على واقع الدول التنموي.

تُعرف الهجرة غير المشروعة، او الهجرة السرية: بأنها عملية انتقال الأفراد والجماعات بين الدول بطريقةٍ غير قانونية، وتكون خارقةً للقوانين والإجراءات للبلد المُهاجر إليه؛ حيث يدخلها المُهاجر دون الحصولِ على تأشيرة دُخول، مما يشكل اثارا سواء كان اقتصادياً او امنيا، على البلد المستضيفة .(النعيمي 2011م ص260)

يمكن تلخيص ذلك ك له بالقول: بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أكثر الظواهر الإنسانية

تعقيدا نظرا لتنوعها وتعدد دوافعها واختلاف اتجاهاتها، ولما لها من أثر على الدول المستضيفة، مما دعا الدول الى تقنين الهجرة ضمن أطر قانونية وشرعية، بحيث يكون للدولة القدرة والمعرفة لما يدخلها من مهاجرين، لان ذلك يشكل عبئاً امنياً واقتصادياً على الدول الأخرى، لذلك سعت الدول، وعن طريق المنظمات الإنسانية، إلى المشاركة بتقنين الهجرة. ومن أشهر الهجرات غير الشرعية المهاجرون من إفريقيا وخاصة شمال إفريقيا الذين يتجهون عادة إلى أوروبا بحثا عن ظروف حياة كريمة على المستوى المعيشي والأمني وغير ذلك. لذلك تقوم إشكالية الهجرة غير الشرعية في كيفية التعامل مع الإنسان المهاجر من إطار الإنسانية، وكذلك الحقوق القانونية الممنوحة للمهاجر الشرعي او غير الشرعي، والإجراءات الخاصة باستخدام ممارسات العبودية تجاه المهاجرين، ومن ثم استغلالهم في والإجراءات الخاصة باستخدام ممارسات العبودية تجاه

المهاجرين، ومن ثم استغلالهم في حيث ما ا زلت ظاهرة العبودية نمط إنتاج وعيش في أوساط عديدة من" مجتمعاتنا العربية، يدعمها الثروة، والبترولمبروك ، 2017م)

دو افع وأسباب الهجرة غير الشرعية:

للهجرة غير الشرعية عوامل وأسباب متعددة يتصدرها العامل الاقتصادي، وتخضع شأنها شأن ظاهرة الهجرة بشكل عام لعوامل الطرد ولعوامل الجذب، فالبيئات الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم، تعتبر وتشكل عوامل طرد والبيئات الغنية نسبيا والتي تتوفر فيها سبل الحياة الكريمة وفرص العمل تشكل عوامل جذب للمه اجرين غير الشرعيين، وفيما يلي نستعرض أهم الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية

-1.2 العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور كبير في دفع عملية الهجرة غير الشرعية، والفوارق المتباينة بين الدول الأصل للهجرة والدول المستقبلة لها ، كمستوى الدخل، العمل، المعيشة هي أسباب تؤدي إلى الهجرة حقا. حيث نجد أن المهاجرين الذين يعانون من انخفاض في مستوى الدخل، الشغل وأحيانا البطالة الكامل ة، إضافة إلى الظروف الإجتماعية من سكن، صحة وتعليم يسعون للهجرة إلى بلدان أكثر تقدما بحثا عن ضمان حياة أفضل..(الكلاعى ، 2006م ص 36)

الهجرة الشرعية وغير الشرعية أوجه اجتماعية محتقرة من أهمها:

صور النجاح الاجتماعية التي يُظهرها المُهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى مثل السيارة والهدايا وخلافه وكل هذا تغذيه وسائل الإعلام المرئية، مما يُمكن الفرد من العيش في عالم سحري يزرع في الرغبة في الهجرة. (موقع صوت المانيا عى الانترنت.-BBC.COMWB WWW) القرب الجغرافي لسواحل وشواطئ دول شمال غرب أفريقيا من شواطئ جنوب أوروبا، والتي تظهر للعيان في بعض المناطق نتيجة لقربها ويمكن رؤيتها بالعين المجردة. هناك عوامل محفزة أخرى مصدرها دول الاستقبال يجب أن تُوضع بعين الاعتبار أرباح طائلة، وكذلك رجال خفر السواحل المتورطين والمتعاونين مع هذه العصابات

آثار الهجرة غير الشرعية

تتسبب ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العديد من الآثار والمخاطر السلبية، سواءً كانت أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو صحية... الخ، لهذه الهجرة أثار واسعة وانعكاسات عميقة بقدر الإمكان سنقوم بالتركيز على مستوى بلدان المغرب العربي كتجمع إقليمي، وكمراكز عبور، ستكون بلدان القارة الأفريقية ما وراء الصحراء، وخاصة بلدان وسط وغرب أفريقيا. وبلدان جنوب أوروبا التي يصلها المهاجرون غير الشرعيين وبخاصة إيطاليا وإسبانيا باعتبارهما أقرب البلدان الأوروبية لمنطقة المغرب العربي، وهما دائما محطات الوصول الأولى للهجرة غير الشرعية القادمة من شمال أفريقيا عبر محاولة اجتياز البحر المتوسط بقوارب عرفت بقوارب الموت والاتجار في البشر، ستكون هذه الأقاليم محوراً أساسيا في تحليل الآثار المختلفة للهجرة غير الشرعية

أولاً: الآثار الأمنية:

هذه الآثار للهجرة تمس جميع الأطراف سواءً) الدول المصدرة للهجرة ودول – العبور والدول المستقبلة للهجرة (من البديهي أن الأشخاص الذين يتخذوا قرار – الهجرة السرية يكون غير ملتزمون بالقوانين والأعراف في مجتمعهم،) من الطبيعي أن يكون من بينهم من احترف الإجرام ومن ضمن المطلوبين أمنيا لدى الدول المصدرة للهجرة فيغادر الشخص دون أن يطاله القانون، وبذلك ينتشر الإجرام دون رادع قانوني حيث يُصبح المجال مفتوحا للجميع بمغادرة الدولة بمجرد ارتكاب أي جريمة. بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة تتسلل إليها عناصر تنتمي إلى جماعات أو عصابات إرهابية تسعى إلى القيام بأعمال إرهابية تزعزع الأمن داخل البلاد، تزايد الجريمة الاتجار بالبشر، من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي، تهدد هذه الظاهرة الآمن العام للدول المستقبلة، المتمثل في ظواهر العنف والتدمير من الأقليات، والمظاهرات والإضرابات المتكررة لتحسين شروط العمل.(الهادي، 2008م ص 87)

تاثير الهجرة غير الشرعية على الامن السكاني والهوية الوطنية

ان تأثير الهجرة غير الشرعية على البلد المستورد متعدد الأوجه ، ومن بينها ، لم يحظ البحث حول تأثيرها على الأمن السكاني والهوية الوطنية باهتمام كاف من الأوساط الأكاديمية .ينعكس تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن السكاني بشكل رئيسي في النمو العشوائي للسكان وتدهور نوعية السكان .يهيمن على المهاجرين غير الشرعيين في المناطق العرقية الحدودية في يونان نوع التزاوج غير الشرعي من نفس المجموعة العرقية عبر الحدود ، ويعد إحساسهم بالهوية العرقية مع مجموعتهم العرقية أحد الأسباب المهمة للهجرة غير الشرعية .هذا الإحساس بالهوية الوطنية والهوية الوطنية ليس علاقة متضاربة تقيد بعضها البعض. بعض أفراد الأسرة غير راضين عن الحياة الاجتماعية الحقيقية.(ماكنيلي 2006م)

الهجرة غير الشرعية فى ليبيا :

تعتبر ليبيا من مناطق العبور للهجرة غير الشرعية حيث يصل الها اعداد كبير من المهاجرين العابرين عن طريق البر او البحر سواء من دول افريقيا او اسيا او الشرق الاوسط وذلك للعبور عبر البحر الى دول اوروبا ، ويعتبر الساحل

6	اوباري	9835	17	زوارة	14850
7	سبها	46310	18	بنغازى	30060
8	وادي الشاطي	4465	19	المرج	6635
9	الجفرة	10873	20	الجبل الاخضر	8500
10	نالوت	9714	21	درنه	5385
11	سرت	5157	22	الجبل الغربي	40758

المصدر: مصفوفة تتبع النزوح " تقرير عن الهجرة في ليبيا " الجولة الخامسة والعشرون ،مارس – مايو 2019م .

يتضح من الجداول السابق ،ان اغلب المهاجرين كانوا من الذكور، حيث كانت نسبتهم 87% من إجمالي المهاجرين البلغ عدد 641389 الف مهاجر، كما انن معظمهم من البالغين وكانوا اى البلغين 91% من اجمالى المهاجرين، وكان اكبر مناطق تركزهم هي طرابلس واجدابيا ومرزق ، وان اكثر الجنسيات تواجداً للمهاجرين في ليبيا ،هي النيجيرية والمصرية والتشادية والغالبية العظمى منهم وافده من الصحراء الكبرى بأفريقيا .

و فيما يخص واقع الأزمة بالجنوب الليبي«لم يعد الخوف مما يسمى (التوطين)؛ بل من فقدان أجزاء الوطن نفسه»، داعياً إلى التعامل مع القضية بوصفها «أحد أكبر المخاطر التي تهدد الأمن القومي والسلم الاجتماعي في البلاد.« وفي السياق ذاته، قال رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا، عبد المنعم الحر، إن اعتماد الدولة الليبية والاتحاد الأوروبي على المقاربة الأمنية «لن يكون ذا جدوى فاعلة»، وخصوصاً مع الطفرة الهائلة في التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي. وأضاف الحر لـ«الشرق الأوسط»، أن الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية يحتاج إلى تكاتف الجهود المحلية والأفريقية والأوروبية، وكذلك المنظمات المختصة، من خلال حزمة مشروعات للتنمية المكانية في دول المصدر، وتحسين المستوى المعيشي، مع توفر إمكانية الهجرة المشروعة، والتنقل، وفق ضوابط قانونية .WWW (aawsat.com/home/article/4262931)

الآثار المترتبة على الهجرة عير الشرعية

1.الآثار السياسية للهجرة غير الشرعية :

شكلت الصراعات والنزاعات المسلحة بين الليبيين دوافع وأسباب لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، ويعتبر ملف الهجرة غير الشرعية من الملفات التي انعكست آثاره على الجانب السياسي بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي ، فالتواجد العشوائي للمهاجرين فرض مشاكل أثرت سلبا على علاقة ليبيا بدول الجوار الأوروبي خصوصا تلك التي تربطه علاقة مصالح متبادلة ، خاصة وأن أغلب المهاجرين نيتهم الاتجاه نحو اوروبا والبقاء في ليبيا إلى فترة مؤقتة ، فليبيا تجسدت في عقول المهاجرين كدولة عبور فقط . وقد لوحظ استخدامه من بعض الحكومات كورقة ضغط لاستغلال بعض القضايا في المنافسات السياسية ومن أهم الآثار السياسية:

. زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات بين الحكومتين -

. ظهور العديد من المساومات السياسية لجلب تكتلات ودعم دولي لحكومة دون اخري -

- زعزعة الاستقرار السياسي من حيث مهام الوزارات المكلفة بمتابعة ملف الهجرة غير الشرعية.

2.الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية :

تتمثل الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية في التهديدات الأمنية بشكل مباشر للدول المرسلة أو المستقبلة ودول العبور على السواء. حيث تكون مسرحا تتلاقى فيه العصابات الإجرامية لتبادل الخبرات الإجرامية في مجالات السرقة اللبيبي من اكثر المناطق التي يعبر منها المهاجرين نحو السواحل الاوروبية ولقد ازدادت تدفقات الهجرة غير الشرعية في ليبيا ابان الاحداث التي دات سنة 2011م حيث الحالة الامنية المتدهورة وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا وعدم ضبط المنافذ البرية والبحرية ساهمت بشكل كبير في ازدياد تدفق موجات من الهجرة غير الشرعية ، زد على ذلك النزاعات المسلحة التي تحدث ين الحين والاخر في مناطق متفرقة من البلاد كما ان ضعف سيطرة الدولة على السواحل الليبية وضبطها ساهم في ازدياد هذه التدفقات ، ولمعرفة تحركات المهاجرين داخل البلاد وتوزيعهم وتركزهم وجنسياتهم وتركيبهم النوعي لقد أجريت الجولة الخامسة والعشرين لتجميع البيانات الخاصّة بالهجرة خلال أشهر مارس وأبريل ومايو من سنة 2019م . وتمكّنت مصفوفة تتبّع النزوح من إحصاء ما لا يقلّ عن 641.398 مهاجرا يعود أصلهم إلى أكثر من 39 دولة مختلفة وهم موجودون حاليا في جميع بلديات ليبيا وفي داخل 565 محلّة. (مصفوفة تتبع النزوح2019 م ،ص ص 4-8)

وكان توزيعهم كالتالي :

جدول رقم (1) توزيع المهاجرين في ليبيا حسب مناطق ووفدهم من أجمالي المهاجرين

م	منطقة قدوم المهاجرين	النسبة من أجمالي المهاجرين
1	جنوب الصحراء الكبرى افريقيا	%65
2	شمال افريقيا	%29
3	من الشرق الاوسط واسيا	%6
	مجموع	%100

جدول رقم (2) التوزيع النسبي للمهاجرين حسب ابرز الجنسيات تواجدا فى ليبيا

م	الدولة	النسبة
1	النيجر	%21
2	مصر	%15
3	تشاد	%13
4	السودان	%11
5	نيجيريا	%9
	مجموع	%100

جدول رقم (3) توزيع المهاجرين حسب ابرز ثلاثة مناطق في ليبيا

م	المدينة	النسبة
1	طرابلس	%20
2	اجدابيا	%11
3	مرزق	%9

جدول رقم (4)توزيع المهاجرين النسبي حسب الفئات السنية

م	الفئة	النسبة
1	أطفال	%9
2	بالغين	%91
	مجموع	%100

جدول رقم (5)توزيع المهاجرين حسب الجنس

م	الجنس	النسبة
1	ذكور	%87
2	اناث	%13
	مجموع	

جدول رقم (6)التوزيع العددي للمهاجرين حسب تواجدهم بالمناطق داخل ليبيا لسنة 2019م

م	المنطقة	العدد	م	المنطقة	العدد
1	طبرق	7532	12	مسراته	57907
2	اجدابيا	70044	13	المرقب	20070
3	الكفرة	26994	14	طرابلس	126360
4	مرزق	60489	15	الجفارة	28225
5	غات	12115	16	الزاوية	39120

والنصب والتزوير والدعارة(الحوات 2017، : 112)

اضافة على أن الظروف التي تعيشها ليبيا في هذه السنوات الأخيرة من عدم قدرة السلطات المختصة على ضبط وردع الموجات البشرية القادمة من عدة دول وانتشار عصابات التهريب والجماعات الإجرامية ، مما أدى إلى إثارة المزيد من الأزمات الأمنية ا ولسياسية بين ليبيا و بعض البلدان

3.الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية :

إذا كانت التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المترتبة على الهجرة غير الشرعية وخيمة ، فأن آثارها الاجتماعية هي أشد وطأة وأكثر خطورة ، فما جري في ليبيا منذ عام 2011 م ،فقد اسهم في تمزيق النسيج والتماسك الاجتماعي . إن للهجرة آثارها وهي في معظمها سلبية على المهاجرين أنفسهم وعلى الليبيين في دولة الاستقبال والعبور، إذ تبدأ معاناة المهاجرين من خلال الإقامة في اماكن قد تكون غير مناسبة وغياب المعايير الصحية فيها وعدم تناسبها مع الأعداد الهائلة القادمة نحو ليبيا من عدة دول . اما على الصعيد الليبي فقد احترف العديد من الشباب مهنة التهجير غير الشرعي التي طرأت على البناء الاجتماعي كظاهرة من الظواهر الحديثة ، وساهم في ذلك ظهور العديد من الصراعات بين المناطق فتواجدت العديد من الضغوط النفسية الداخلية التي أثرت مباشرة على الفرد ودفعته الى مزاولة هذه المهنة والتى تنعكس على عدم شعوره بالمسؤولية الايجابية نحو ذاته واسرته ومجتمعه وما يترتب عليه من تصدع النسيج الاجتماعي وتفكك الروابط الأسرية واندثار العديد من الثوابت كالتضامن والتكافل الاجتماعي والترابط والمساواة والعدالة الاجتماعية . كذلك فقدان الشعور بالإنسانية، وذلك من خلال المغامرة بحياة المهاجرين عبر استخدام قوارب الموت وضياع العديد من المهاجرين والخوف من القاء القبض عليهم . " إن العوامل الاجتماعية المسببة لظاهرة التهجير غير الشرعي تتمثل في حدها الأدنى ، بفقدان العمل ومصدر الرزق ، وتبرز جليا في ظاهرة البطالة وما ينتج عنها من فقر وحاجة وحرمان ، وفي حدها الأقصى بتهديد حياة الناس من خلال التعرض للتمييز والقمع والعزل الاجتماعي (meu.edu.jo/library Theses)

خطورة الهجرة والتغيير الديموغرافي

عانت ليبيا في السنوات الماضية من تغييرات في التركيبة السكانية، بفعل التغييرات الجذرية التي طرأت على بعض مدنها بفعل تكرار هجمات المجموعات الإرهابية أو الحروب الداخلية التي تحركها دول إقليمية طمعاً في ثروات ليبيا النفطية. وقد شهد البلد موجات تهجير وتقتيل بسبب الهوية أو الانتماء القبلي.

وفي السياق، ينبه رئيس المنظمة الليبية للحفاظ على الهوية الوطنية، محمد شوبار، من خطورة سياسية التغيير الديموغرافي التي تحاول دول إقليمية إحداثها في الجنوب.

ويقول إن "ما قامت به عناصر المعارضة التشادية في مزرق الليبية يندرج ضمن محاولة إحداث تغيرات على الخصوصية الديموغرافية الليبية، وفق مراحل عدة محكمة التنفيذ".

يضيف أن "البداية كانت بالتهجير القسري عبر بثّ الفوضى وقتل أبناء مرزق بهدف بثّ الرعب وقطع أمل العودة، من خلال إتلاف الممتلكات الخاصة وتدمير المنشآت العامة وخطوط الخدمات الأساسية كي يدفعوا بالسكان المحليين إلى الهجرة إلى بلد آخر أو مدينة مغايرة هرباً من التصفيات الجسدية وصولاً إلى القتل على الهوية.

ويدعو شوبار الحكومة الليبية إلى الانتباه لخطورة هذا النزيف الديموغرافي الذي يستهدف الأمن القومي للبلد.

وتشير آخر الإحصاءات إلى أن عدد المهجّرين قسراً بلغ 1000 شخص لجأوا من مرزق إلى منطقة وادي عتابة.

ويعاني الجنوب الليبي من فراغ أمني ومؤسساتي منذ عام 2011 جعل منه بؤرة للعمليات الإرهابية ومحل إقامة عدد من قيادات تنظيم "داعش" والمتمردين التشاديين على غرار محمد حكيمي الذي يتخذ من مدينة أم الأرانب مقراً له ويعد من أبرز معاوني قائد المعارضة التشادية تيمان إرديمي. وسبق أن صدرت مذكرة جلب دولية في حق حكيمي من جانب النائب العام في طرابلس، بتهمة الضلوع في هجمات إرهابية على التراب الليبي. (www.independentarabia.com/node)

الامن الديموغرافي :

تم طرح مفهوم الأمن الديموغرافي من قبل اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة. بعد أن طرحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ويعني مفهوم الأمن الديموغرافي ببساطة ، أنه في ظل فترة زمنية معينة ، ومنطقة معينة ، ومستوى معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يمكن تجنب أو حل الأزمة التي قد تسببها المشاكل السكانية ، وهذا ما يسمى الأمن السكاني. انطلاقا من الوضع الحالي ، فإن ألأمن الديموغرافي هو جانب من جوانب الأمن البشري ، والأمن البشري هو أولاً وقبل كل شيء أمن سكاني ، وهو أيضًا جانب من مفاهيم الأمن غير التقليدية. في الماضي ، كان الأمن يدور حول العدوان الخارجي والشؤون العسكرية. يطلق عليه الآن مفاهيم الأمن غير التقليدية ، مثل أمن المعلومات والأمن الغذائي وأمن السكان. لماذا نقترح مفهوم الأمن الديموغرافي ؟ لأننا نواجه الآن تغييرًا كبيرًا في السكان وعمل تنظيم الأسرة . (www. Gov.cn/zwhd/2006)

ان فكرة الامن الديموغرافى فى الاساس هى امن السكان العنصر الحيوى على الاقليم من النواحي التى تساعد على استمراره جيل بعد جيل وفقا لاستراتيجية من منطلق التخطيط المتماشي مع الطروف المحيطة بالمجتمع ولكل مجتمع فكرة او تعريف لهذا المفهوم من حيث اهميته ومهدداته ومقوماته فما هو مهددا للامن السكانى فى مصر قد لايكون مهددا للامن السكانى فى ليبيا ، اننا فى هذه الدراسة نسعى لرصد الاثار التى ينمكن ان تخلقها الهجرة غير الشرعية على الامن السكان وماهي المهددات الى يمكن ان تمثلها على الامن الديموغرافى ، ومن منطلق ان الهجرة هى موجات من البشر تعبر الحدود للدول والاقاليم نتيجة لعوامل الطرد فى مناطق معينة مصدره الى مناطق اخرى مستقبلة بها طروف معيشية افضل ،

مؤشرا ت الامن الديموغرافى :

يعتبر الامن الديموغرافى لأى اقليم هو الرصيد الديموغرافى الذى يحافظ على كيان الدولة او الاقليم فى هويته ومكونة السكاني متمثلا فى الهيكل السكاني وفئات العمر والعمر المتوقع ومعدلات الخصوبة والنمو السكاني والزيادة الطبيعية . ولرصد هذه مؤشرات الامن السكاني وضع الدكتور عبد السلام بشير الذويب نموذجا لمؤشرات الامن الديموغرافى الليبي حاول فيه تجسيد حال الامن الديموغرافى الليبي كالتالي :

اعتبر الامن الديموغرافى هو الرصيد الديموغرافى ، وذكر العديد من النقاط المهمة التى ى تؤثر على الامن الديموغرافى وتهدده ووضعها فى قائمتين ووضع فى

نهاية القائمتين الحلول المقترحة لاستمرار واستقرار الامن الديموغرافى الليبي وهى ،

- ان الفراغ فى المناطق الصحراوية الجنوبية يزيد من التضخم السكاني فى المناطق الحضرية

-التسلل الهجرة غير القانونية يسبب التشوهات فى التركيبة السكانية وتدنى معدلات النمو والخصوبة السكانية

-هدر موارد الصحراء وخاصة الجنوبية يسبب اضطراب الامن السلم الاجتماعي

اما عن الحلول ، فاقترح الاتي

- التنمية الصحراوية فى مناطق الجنوب
- التوازن الديموغرافى

التصدي للتسلل والهجرة غير الشرعية (الدويبي ، 2013م)

للهجرة غير الشرعية و المهددات الامنية فى ليبيا

تمثل الهجرة غير القانونية في ليبيا تحديات كثيرة تطال العدد من مناحي الحياة في المجتمع الليبي على مختلف الاصعدة بدا من التحديات الاقتصادية والصحية الامنية والسياسة وهذه للتحديات صارت تشكل تهديدات لا مننا الديموغرافى ابتداء من التحديات الصحية وما تحمله الهجرة الغير قانونية من اخطار الامراض والأوبئة المنقولة والتحديات الاقتصادية وما تشكله

الهجرة غير القانونية من ازدياد البطالة بين الشباب الليبيين ونشرهم للعديد من الظواهر التى تؤثر على السوق الليبي وانصراف الشباب الليبي الى مهن رخيصة كالتهريب وتجارة المخدرات وتجارة البشر وابتعادهم عن الاعمال المنتجة والتي تدفع اقتصاد البلاد الى المنافسة باقتصادات العالم المتقدم

كذلك التحديات الامنية وما تشكله الهجرة غير القانونية من اخطار امنية على البلاد من حيث امتهان تلك المجموعات المهاجرة لتهريب السلاح والمخدرات و تجارة البشر، ودخول جماعات ارهابية متطرفة ضمن صفوف المهاجرين مما يهدد امن واستقرار البلاد

ومن تهديدات الهجرة غير القانونية على الامن الليبي وخصوصا فى الجانب الاجتماعي تعتبر الهجرة غير القانونية سببا فى ظهور سلوكيات تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد السائدة فى البلاد فغالبية ابناء المجتمع من المسلمين وله نسيج اجتماعي قبلي ولا شك ان دخول جنسيات وهويت وعادات مختلفة عن القيم والعادات السائدة وكذلك معتقدات دينية وطائفية مختلفة ايضا لها تاثيرات اجتماعية سلبية على الشعب الليبي تطال المكون الديموغرافى هوية وتكوينا فئويا وهيكليا وتداعيات ذلك تظهر فى انتشار البطالة والجريمة وامتهان التهريب بين الشباب الليبي وظاهرة التعذيب والاغتصاب وتجارة البشر (اسواق العبيد) (ايوزيد2017م)

الهجرة غير القانونية ومهددات الامن الديموغرافى فى ليبيا

مع اكل المعطيات التى يتمتع بها المعطى السكانى الليبي من بعض الايجابيات وبكل تفصيلاته ، الا انه يواجه اخطارا رئيسية كبرى تواجة الحالة السكانية فى ليبيا حاضرا ومستقبلا ومنها

1 –التناقص المستمر فى النمو السكاني فى ليبيا

2 – المساحة الجغرافية الكبيرة والحجم السكاني الصغير بالاضافة الى تشتت سكاني من ناحية وفراغات سكانية من ناحية اخرى

3 – غياب السياسات السكانية الملزمة التى تركز على اهمية التحسين النوعى للمعطى السكاني الوطني الليبي .

4 – الموجات المكثفة من الهجرات من دول الجوار حيث يحيط بليبيا دول ذات كثافة سكانية عالية ومستوى نمو مرتفع وخصوبة عالية فى بعض منها اذ يقد سكان دول جوار ليبيا بحوالى 300 مليون نسمة بدول يفتقر بعضها الى الامكانات المعيشية والثروات بالاضافة الى عدم الاستقرار السياسي ما يجعل ليبيا مقصد رئيسيا او نقطة عبور الى اوروبا .

5 – ضعف برامج وسياسات التاهيل والاعداد للعنصر البشرى بما يضمن التوظيف الامثل للهبة الديموغرافية التى يتميز بها المعطى السكنى الليبي حاليا .

ومن الاخطار والمهددات ايضا على الامن االديموغرافى وحسب ما رصده التقرير الوطنى لحال السكان فى ليبيا 2010 انها تتنوع هذه التهديدات والاخطار على الامن الديموغرافى كما ونوعا ولعل اهمها :

1 –خطورة وضع الامن الديموغرافى فى ظل الكم الهائل من عدد السكان فى دول الجوار مع الانخفاض المستمر فى النمو السكاني على المستوى الوطنى

2 – يمثل عدم استدماج المعطيات الديموغرافية فى خطط وبرامج التنمية خللا يهدد نجاح هذه البرامج ويؤثر سلبا على منظومة الامن والسلم الاجتماعي والديموغرافى

3 – تهدد الهجرات الوافة غير الانتقائية والغير قانونية والتسلل تهدد المكون الديموغرافى الليبي من حيث زيادة الطلب على السلع والخدمات الاجتماعية وازدياد معلات الجريمة وفقد الامن والسلم فى البلاد وكذلك ظهور الجريمة المنظمة والعبرة للحدود ونقل الامراض السارية والعدية وانتشار عصابات تهريب السلع والبضائع وغير ها من الجرائم وكذلك تقليل فرص العمل للسكان الليبيين

4 – تدفع مشكلة ارتفاع تكاليف الزواج باتجاه الزواج من غير الليبيات الامر الذى يقتح المجال لابعاد حدوث ظاهرة العنوسة للمراة الليبية وكذلك التسلل عبر هذه الزاوية الى الاستدماج بالنسيج الديموغرافى الليبي وما يبعثه من رسائل قانونية وشرعية يمكن ان تهدد الهوية والجنسية الوطنية

5 –يمثل الفراغ فى بعض المناطق الجنوبية الحدودية تهديدا كبيرا واحتمالا كبيرا لزيادة التدفق غير المسبوق لموجات الهجرات غير الشرعية من البشر يعبرون الحدود يملؤن هذا الفراغ ، وهذا ما قد يهدد الامن الديموغرافى الليبي بشكل عام والمناطق الجنوبية بشكل خاص

(التقرير الوطني للسكان 2010م ص ص 130-135)

الخاتمة

لقد تم دراسة مشكلة الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الديموغرافي والخصوبة السكانية، وذلك من خلال تقسيمات الدراسة التالية، حيث تضمن الفصل الأول المقدمة وتحديد مشكلة الدراسة، وأهميتها، والأهداف، والفرضيات، والتساؤلات، ومصطلحات الدراسة، بالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، أما الفصل الثاني، فقد تناول تعريف الهجرة غير الشرعية، وأسبابها، ودوافعها، وآثارها، في حين ركز الفصل الثالث على الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية في ليبيا، وتأثيراتها على الأمن الديموغرافي.

واختتم البحث بالفصل الرابع، الذي تضمن الخاتمة والنتائج والتوصيات.

إجمالًا، فقد تناولت هذه الدراسة من خلال الفصول السابقة عملية الهجرة غير الشرعية في ليبيا وآثارها على الأمن السكاني الليبي. وتبين أن هناك مخاطر تواجه الأمن السكاني الليبي في مكوناته من الهوية والجنسية والمكون الديموغرافي، مع وجود عدد من المهددات التي تتربص بالأمن الديموغرافي، خاصة في المناطق الجنوبية المتاخمة للحدود مع الدول ذات الكثافة السكانية العالية.

وللحفاظ على الأمن السكاني، نرى ضرورة الاهتمام بتحسين معدلات الخصوبة والرفع من مستوى التنافسية بالنسبة للمعطى السكاني الليبي.

النتائج العامة للدراسة :

1 - بينت الدراسة ان الهجرة غير القانونية من اكثر المهددات الرئيسية للامن الديموغرافى الليبي وخاصة فى المناطق الجنوبية من البلاد

2 -بينت الدراسة ايضا انه يوجد فراغ ديموغرافي فى المناطق الجنوبية ينذر بالمزيد من موجات الهجرات غير القانونية المتدفقة من الدول المجاورة والتى تعانى من ازمات اقتصادية وسياسية وكثافة سكانية عالية فى بعض منها

3 - تبين من الدراسة غياب السياسات والخطط التى تسعى لإعمار المناطق الجنوبية وحماية سكانها من التهجير والزحف من موجات الهجرات الغير قانونية

4 - تبين قلة الدراسات الت تعالج موضوع الامن الديموغرافى فى ليبيا والاهتمام بأمن السكان والحفاظ على المكون الديموغرافى فى الجنسية والهوية الوطنية

5 - بينت الدراسة ان للهجرة غير الشرعية العديد من الاثار والمهددات التى تعصف بالمجتمع الليبي وتؤثر على مسيرة الحياة فيه ابتداء من الاثار الصحية الى الاقتصادية الى الاجتماعية وطالت اخيرا المكون الديموغرافى .

6 - بينت الدراسة بروز ظواهر جديدة اصبحت تظهر بالمجتمع الليبي من جراء ازدياد موجات الهجرة غير القانونية وما تحمله من ثقافات ومعتقدات مخلفة لمجتمعنا اصبحت توثر على سلوكيات الشباب الليبي

7 - بينت الدراسة ازدياد حالات الزواج من الاجانب وما يشكلة ذلك من تغير ديموغرافي يوثر على الامن الديموغرافى الليبي

التوصيات :

1 - الانتباه لمسالة الامن الديموغرافى وآلائها اعلى درجات الاهتمام ، نظرا لما تشكله من خطورة كبيرة على امن البلاد بالكامل

2 - العمل على الرصد الدقيق لموجات الهجرة غير القانونية والتصدي لها وفق برنامج وخطط استراتيجية

3 - اعادة النظر فى الحالة الراهن للمكون الديموغرافى فى المناطق الجنوبية والعمل على توطين المشروعات فيها

4 - اعداد دراسات مكثفة فيما يتعلق بالمكون الديموغرافى لمحاولة رصد مواطن الخلل وإصلاحه

5 - رصد الحالات التى ظهرت بين الشباب الليبي فيما يخص الهجرة غير القانونية والتهريب وتجارة البشر ومحاولة الاصلاح

6 - ليبيا تعانى من انخفض فى النمو السكانى ولذ يجب التشجيع دائما على والزواج الانجاب ورفع معدلات الخصوبة وتوفير متطلبات ذلك من قبل مؤسسات لدولة الرسمية

قائمة المراجع

1 - التقرير الوطني الاول للحالة السكان في ليبيا 2010 مجلس التطوير الاقتصادي

2 - صايش عبدالمالك ،التعاون الأورو مغاربي ، في مكافحة الهجرة غير القانونية ،رسالة ماجستير غير منشور ة جامعة باجي مختار عنابة، ، 2006 – 2007

3-كاظم نجيب، الهجرة الخارجية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي،،2000

4 - السهيل، ساره . الهجرة والتهجير وباسم الدين، شبكة رووداو الإعلامية،) كردستان، العراق 25، ايلول،2016

5 - عثمان حسن محمد نور ياسر عوض كريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، إصدارات جامعة - نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008 ،ص 17

6 - السراني، عبدالله سعود) 2010 (العلاقة بين الهجرة غر الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)الرياض السعودية(.

7 - التميمي، محمد رضا ، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرا بع يناير 2011 ، الجزا ئر.التميمي(2011 ص260)

8 - على عبد الرازق جلبي . علم اجتماع السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984م ص ص 189-190

9 - منصور الراوى ، سكان الوطن العربي ، دراسة تحليلة فى المشكلات الديموغرافية ، بيت الحكمة ، بغداد 2002 ص 156

10 - السكان والاقتصاد ، مقالة بحثية " التحول الديموغرافى والامن الديمغرافى فى دول مابعد الاتحاد السوفيتي ، الاكسندر سيدرو بنكو ، المركز الاوروبي لسياسات وابحاث الرعاية الاجتماعية ، فينا النمسا 2014م)

11 - المجلة الاوروبية للعلوم واللاهوت ، اغسطس العدد رقم 4 ص ص 53-63

12 - الكوت، البشير ، الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مجلة السياسات والاستراتيجيات 2012 س 128 -145

13 - المصراتى ، عبدالله احمد (2014) الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي :دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفوده بنغازي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب الرياض ،ص ص 32- 51

14- مبروك، المهدي ، الهجرة والمتاجرة بالبشر والعبودية في بلداننا، العربي الجديد 2017، 26 كانون ثاني، مصر.

15 - الأمين الكلاعي: الهجرة بين ضفتي المتوسط وإشكالية الحوار، مجلة دراسات دولية، تونس، العدد 101،2006 ، ص 36

16 - هيثم عبد العظيم، ثقافة ومجتمع ،موقع صوت ألمانيا على الانترنت

17 - الهادي سالم محمد عمر، الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى ايطاليا (الأسباب النتائج –المعالجات،)رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الدراسات الإقليمية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا 2008 ،

18 - برونسون ماكنيلي: الاتجار بالبشر ، الوجه القبيح للهجرة العالمية ، مجلة شؤون خليجية، العدد 36 يوليو 2006

19 - محمد امحمد ابويد ، الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن القومى الليبي (2011-2017) رسالة ماحستير غير منشورة فى العلوم السياسية ، كلية العلوم والاداب ، جامعة الشرق الا وسط . عمان الاردن ص 63

20) مصفوفة تتبع النزوح ، تقرير عن الهجرة في ليبيا ، الجولة الخامسة والعشرون – مارس –مايو 2019م .

المو اقع الإلكترونية

1) cqvip.com/qikan/Detail.aspx?gch=80164X&years=2012&num=0
2) www.independentarabia.com/node
3) /meu.edu.jo/libraryTheses/5ca84f96db2a6
4) www.elwatandz.com/watanarab/12338
5) www.thoughtco.com
6) WWW. aawsat.com/home/article/4262931